البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية

الفصل الرابع 2024

دائرة الإحصاء والأبحاث

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية

(الفصل الرابع - 2024)

Non-Banking Financial Institutions Report

(The Fourth Quarter – 2024)

البنك المركزي العراقي

2025

الاسم: (تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية للفصل الرابع من عام 2024) / العدد الثاني.

العنوان: البنك المركزي العراقي – شارع الرشيد - بغداد – العراق.

هاتف:8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية: هو تقرير يُناقش واقع وحجم المؤسسات المالية غير المصرفية بصورة خاصة ومساهمتها الاقتصادية بصورة عامّة، ومن ثَمَّ يُمّكنُ صُنَّاع القرار من اتخاذ التدابيرِ اللازمةِ ورسمِ السياسات المناسبة في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية او التخفيف من مخاطرها.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الاتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية للفصل الرابع من عام 2024، العدد الثاني، بغداد، 2025.

***ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا إلى العنوان الآتي:**

mfs.dept@cbi.iq

قائمة المحتويات

المقدمة **1**

الفصل الأول (تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية ومساهمتها الاقتصادية) **2-9**

أولاً: المؤشرات الأساسية **3**

1. هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية 3
2. إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية 4

ثانياً: المساهمة الاقتصادية **4**

1. نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي 4
2. نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العملة المُصدرة **5**
3. نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع **6**
4. نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي قروض وسلف المصارف التجارية **7**
5. نسبة إجمالي القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.. **8**

الفصل الثاني (تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي) 10-18

أولاً: التصنيف والخدمات المقدمة 10

1. شركات الصرافة 10
2. مزودي التقنيات المالية الحديثة (شركات الدفع الإلكتروني) **11**
3. شركات الاستثمار المالي **12**
4. شركات التمويل غير المصرفية **13**
5. شركات الكفالات المصرفية **14**
6. الشركة العراقية لضمان الودائع المساهمة المُختلطة **15**

ثانياً: المؤشرات الأساسية 15

1. هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي **15**
2. إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي **16**
3. نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية **17**
4. نسبة قروض المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية **18**

الفصل الثالث (تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي) 19-23

أولاً: التصنيف والخدمات المقدمة 19

1. ديوان التأمين 19
2. صندوق الإسكان 20

ثانياً: المؤشرات الأساسية 21

1. هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي 21
2. إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي. 22
3. نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية 22
4. نسبة إجمالي القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية 23

الخُلاصة 24

قائمة المخططات

الفصل الأول .....

مخطط (1) هيكل وموجودات المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراق لعام 2024 2

قائمة الجداول

الفصل الأول .....

جدول (1) المؤشرات الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية 9

قائمة الأشكال

الفصل الأول 2-9

شكل (1) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية 3

شكل (2) إجمالي رأس المال والاحتياطيات للمؤسسات المالية غير المصرفية 4

شكل (3) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي 5

شكل (4) نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العُملة المُصدرة 6

شكل (5) نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع 7

شكل (6) نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي قروض وسلف المصارف التجارية 7

شكل (7) نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 8

الفصل الثاني 10-18

شكل (8) هيكل موجودات شركات الصرافة 11

شكل (9) هيكل موجودات شركات الدفع الإلكتروني 12

شكل (10) هيكل موجودات شركات الاستثمار المالي 13

شكل (11) هيكل موجودات شركات التمويل غير المصرفية 14

شكل (12) هيكل موجودات شركات الكفالات المصرفية 15

شكل (13) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي 16

شكل (14) إجمالي رأس المال والاحتياطيات للمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي 17

شكل (15) تطور نسبة موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى اجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية 17

شكل (16) تطور نسبة قروض المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية 18

الفصل الثالث 19-23

شكل (17) هيكل موجودات قطاع التأمين 19

شكل (18) هيكل موجودات صندوق الإسكان العراقي 20

شكل (19) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي 21

شكل (20) إجمالي رأس المال والاحتياطيات للمؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي 22

شكل (21) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية 23

شكل (22) نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية 23

المُقدمة:

تُعد المؤسسات المالية غير المصرفية شريكاً حقيقياً للمؤسسات المالية المصرفية في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي كما لها دوراً إستراتيجياً في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية عبر منح الائتمان للفئات التي تواجه عقبات في الوصول إلى الائتمان الممنوح من قبل المصارف.

فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، عملت السلطات الرقابية على دراسة واقع هذا القطاع وتعريف وتحديد نشاطه والتحديات المرتبطة به بشكل دقيق مع ضرورة التركيز على توفير بيانات دقيقة عنه تُمكن من متابعته وتقييمه، وذلك لتحديد حجمه ومخاطره وتعزيز ملاءته المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها.

فعلى سبيل المثال؛ يُسهم قطاع التامين في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة بما يوفر حماية لممتلكات الافراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، كما تؤدي مؤسسات مالية غير مصرفية أخرى دوراً كبيراً في الشمول المالي مثل (مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التمويل التأجيري، وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فضلاً عن وجود مؤسسات مجتمع مدني ومنظمات إنسانية لها دوراً كبيراً في تقديم القروض الصغيرة للأفراد بطرق بسيطة وغير معقدة وكذلك سرعة بالاستجابة لطلبات أولئك الافراد.

ومن هنا تتأتى أهمية تقرير المؤسسات المالية غير المصرفية في العراق للوقوف على واقع حال هذه المؤسسات وبيان تأثيرها في الاستقرار المالي وتلافي المخاطر التي يمكن ان تُشكلها المؤسسات المالية غير المصرفية، كما من الضروري ايضاً تعزيز الوعي الرقابي على أهمية أنشطة تلك المؤسسات وعلاقتها بالقطاع المصرفي وكيفية تأثيرها في النظام المالي في العراق.

الفصل الأول

تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية ومساهمتها الاقتصادية

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات المالية غير المصرفية، إذ يختلف تعريفها من دولة لأخرى وكذلك من حيث الجهة المشرفة عليها ولكن بشكل عام يُمكن تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية وفقاً لمجلس الاستقرار المالي (FSB) على انها جميع المؤسسات المالية التي لا تعد بنوكاً مركزيه او بنوكاً تجارية او مؤسسات مالية عامة[1].

وتوجد عدة مؤسسات حكومية وخاصة وكذلك منظمات مجتمع مدني تعمل في العراق يمكن تصنيفها ضمن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراق، بعضها خاضع لإشراف البنك المركزي العراقي والبعض الاخر غير خاضع لإشراف البنك المركزي العراقي، ويمكن استعراضها عبر المخطط الآتي:

مخطط (1) هيكل وموجودات المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراق لعام 2024

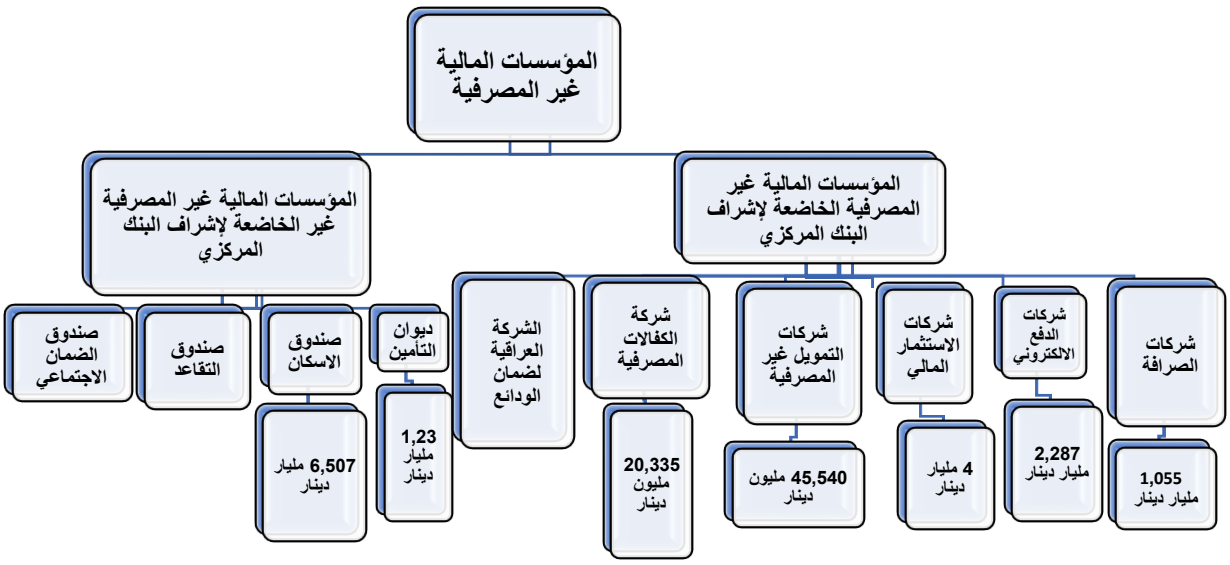

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى المؤشرات الأساسية والمساهمة الاقتصادية للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تبين أهميتها النسبية وأثرها على بعض المُتغيرات الاقتصادية، وكالآتي:

(1) صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية غير المصرفية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (6)، 2021، ص5.

اولاً: المؤشرات الاساسية:

تمثل هذه المؤشرات تحليل هيكل موجودات ورؤوس أموال واحتياطيات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل وكالآتي:

1) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية:

يُشير هذا المؤشر إلى حجم موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية والاهمية النسبية لمكوناتها.

إذ سجل إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراق نمواً كبيراً بنسبة (4.49%)، إذ بلغ إجمالي الموجودات (10,887,828) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (10,420,164) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، حيث شكلت القروض طويلة الاجل النسبة الكبرى من إجمالي الموجودات بنسبة (50.89%) إذ تمثل معظمها القروض الممنوحة من قبل صندوق الاسكان، تليها النقود بنسبة (30.19%) وهي تعبر عن ارتفاع مستوى السيولة لدى هذه المؤسسات لتأتي بعدها الاستثمارات التي تشكل (5.49%) من اجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية في الفصل الرابع من عام 2024، وكما مُبين في شكل (1). ويعكس هذا الارتفاع الكبير في حجم الموجودات تنامي دور هذه المؤسسات في التأثير على النظام المالي بما ينسجم مع حجم ونوعية الخدمات المتنوعة المقدمة من قبلها.

شكل (1) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية

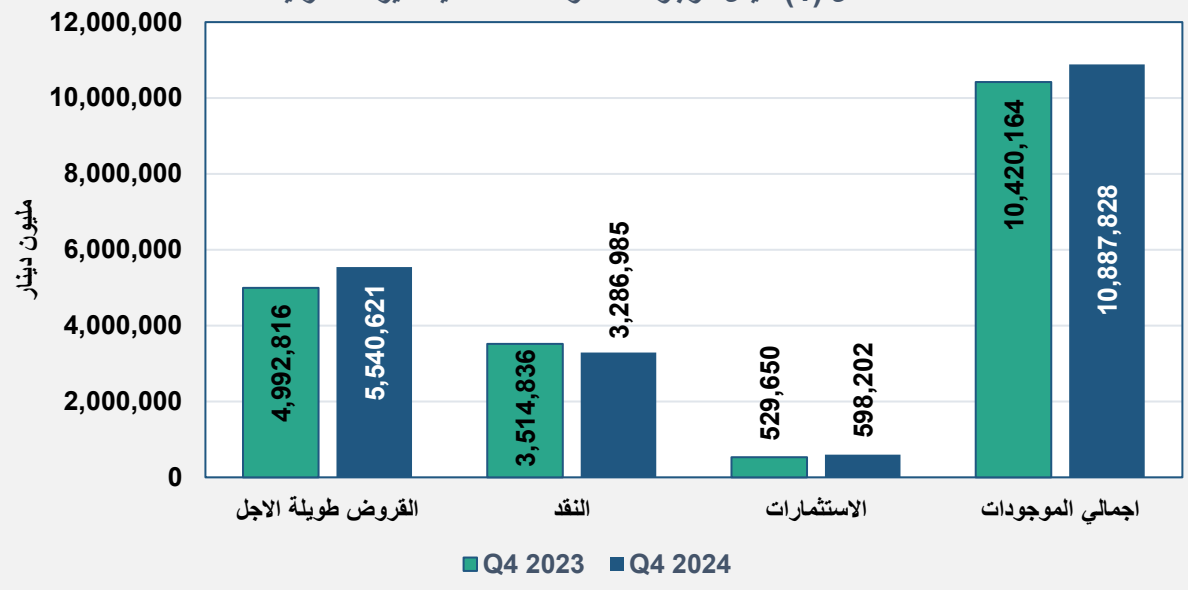

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية:

يُبين هذا المؤشر مدى تنامي رؤوس أموال المؤسسات المالية غير المصرفية بما ينعكس على حجم نشاطها وقدرتها في التأثير على النظام المالي.

إذ حقق إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراقي نمواً كبيراً بنسبة (4.37%)، إذ بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات (9,690,985) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (9,285,120) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في الشكل (2)، وهذه الزيادة الحاصلة تعبر عن زيادة الملاءة المالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات بما ينعكس على توسع حجم نشاطها تبعاً لطبيعتها المختلفة.

شكل (2) إجمالي رأس المال والاحتياطيات للمؤسسات المالية غير المصرفية

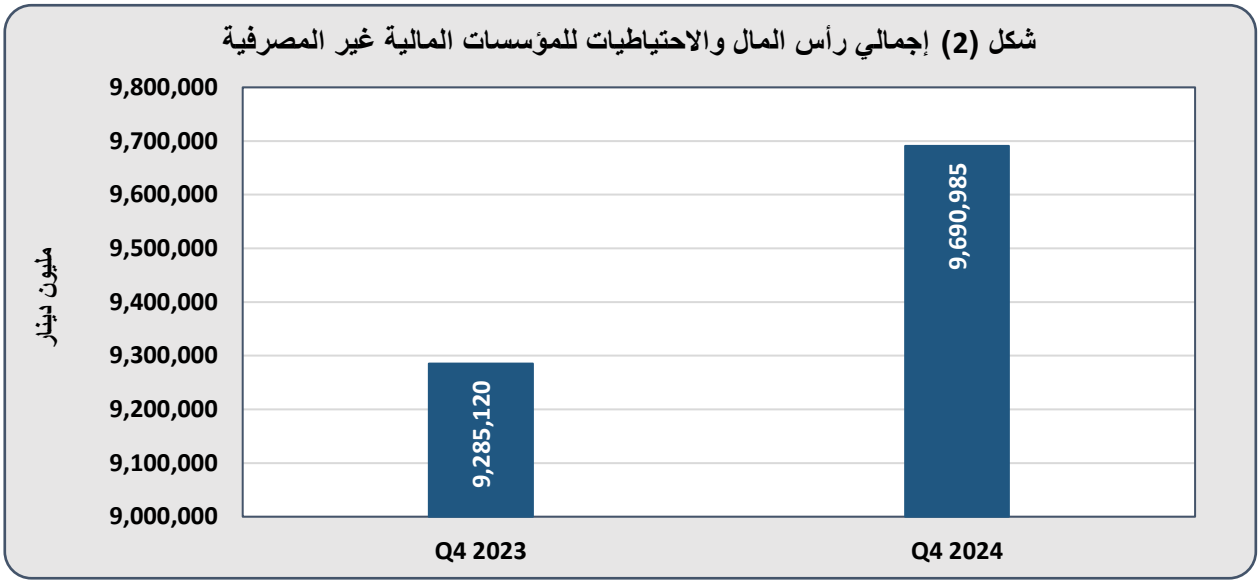

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

ثانياً: المساهمة الاقتصادية:

يُمكن ان نبين أهمية المؤسسات المالية غير المصرفية ودورها في الاقتصاد العراقي عبر عدة مؤشرات وكالآتي:

1) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي:

يشير هذا المؤشر إلى الأهمية النسبية للمؤسسات المالية غير المصرفية في النظام المالي نسبتاً إلى إجمالي موجوداتها مقارنة بإجمالي موجودات القطاع المالي[2].

إذ سجلت نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في العراق إلى إجمالي موجودات القطاع المالي ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ (5.35%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت تبلغ (5.08%) في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في شكل (3)، إذ بلغ اجمالي موجودات هذه المؤسسات

[2] موجودات القطاع المالي هي موجودات قطاعي المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

(10,887,828) مليون دينار مقارنةً بإجمالي موجودات القطاع المالي البالغة (203,326,088) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض اجمالي موجودات القطاع المالي بعد ان كان يبلغ (205,248,747) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، كما ان هذه المؤسسات لا تزال بحاجة إلى توسيع حجم موجوداتها بما يلائم طبيعة نشاطها لممارسة دورها الحقيقي في النظام المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

شكل (3) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى موجودات القطاع المالي

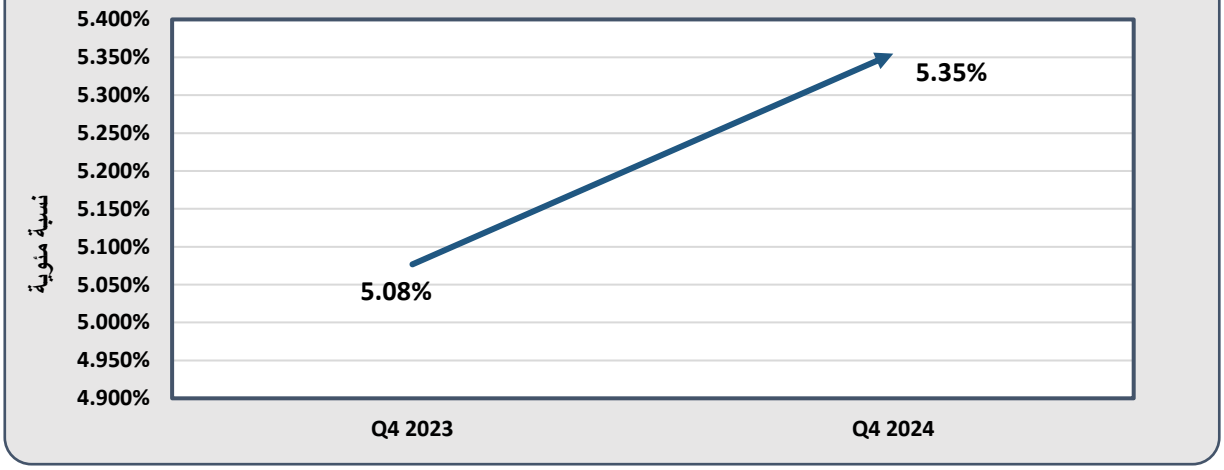

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العُملة المصدرة:

يُشير هذا المؤشر إلى ما تحتفظ به هذه المؤسسات من النقد في خزائنها قياساً بحجم العملة المصدرة وبالتالي بيان مدى قدرتها في التأثير على استقرار المستوى العام للأسعار.

إذ سجلت نسبة النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العملة المصدرة انخفاضا إذ بلغت (3.30 %) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت تبلغ (3.50%) في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في شكل (4)، ويُعزى سبب الانخفاض هذا إلى انخفاض إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية ليبلغ (3,286,985) مليون دينار مقارنة بالعملة المصدرة البالغة (100,543,204) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان إجمالي النقد لدى هذه المؤسسات يبلغ (3,514,836) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023.

شكل (4) نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العملة المُصدرة

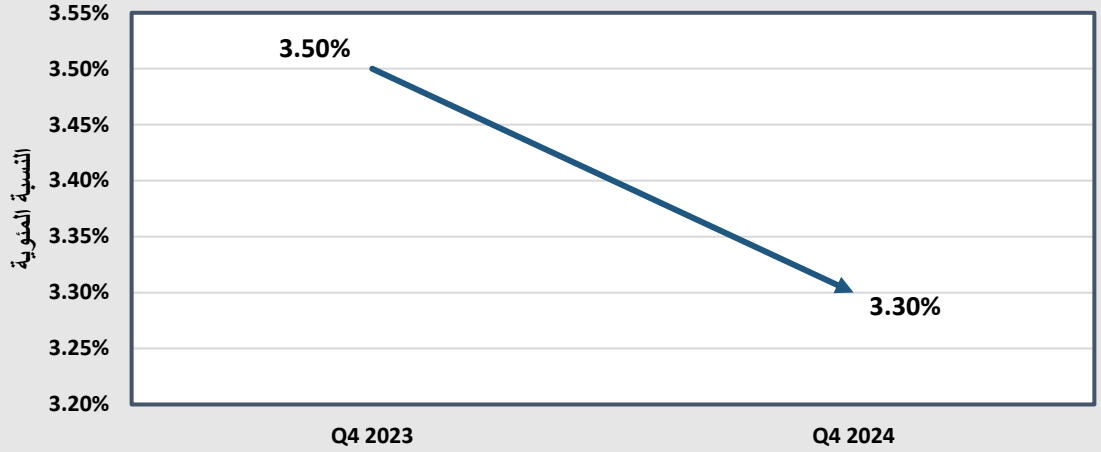

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

3) نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع:

تشير نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع الى مدى قدرة هذه المؤسسات في توفير السيولة اللازمة للأفراد تبعاً لطبيعة الخدمات المقدمة من قبلها.

إذ سجلت نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 انخفاضاً لتبلغ (2.15%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت (2.19%) في ذات الفصل من عام 2023، فيما سجلت نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هي الأخرى انخفاضاً ملحوظاً لتبلغ (1.89%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت (1.94%) في ذات الفصل من عام 2023، وكما مبين في شكل (5)، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض إجمالي النقد لدى هذه المؤسسات ليبلغ (3,286,985) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (3,514,836) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023 مما يتطلب حاجة هذه المؤسسات إلى تنويع مصادر دخلها وتوسيع حجم نشاطها وذلك لتنامي السيولة المتوفرة لديها.

شكل (5) نسبة النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية الى عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع

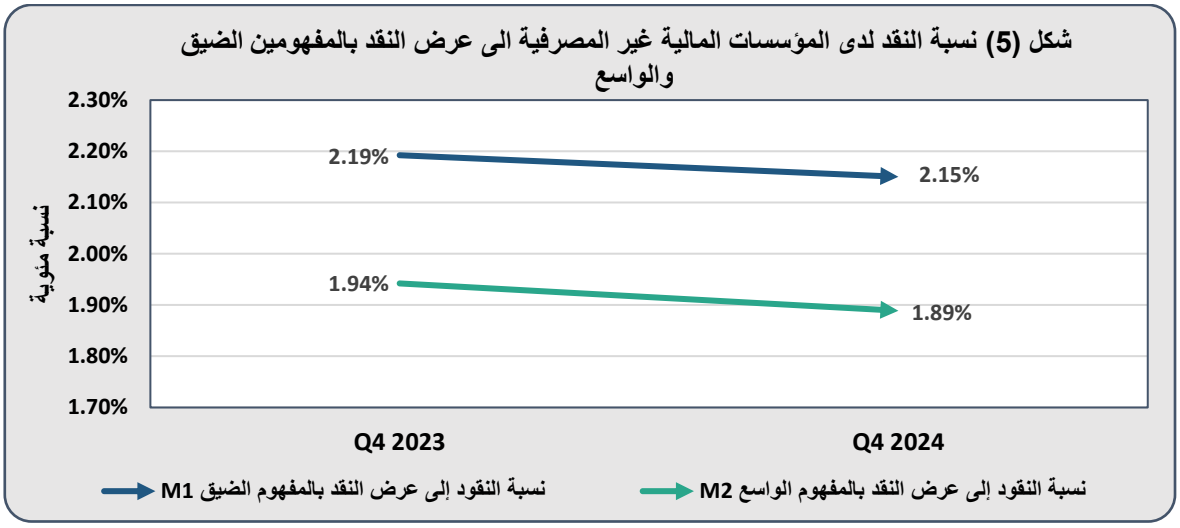

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

4) نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي قروض وسلف المصارف التجارية:

يمكن من خلال هذا المؤشر قياس قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية في توفير التمويل ودعم القطاع الحقيقي قياساً بقدرة المصارف التجارية على توفير التمويل.

إذ شهدت نسبة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي القروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف التجارية ارتفاعاً لتبلغ (8.6%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعد ان بلغت هذه النسبة (8.2%) في ذات الفصل من عام 2023، وكما مبين في شكل (6)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية ليبلغ (5,553,198) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (5,011,645) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023. إذ تسهم القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات بتوفير التمويل للمشاريع إلا أن هذه المؤسسات لا تزال بحاجة إلى توسيع حجم نشاطها وممارسة دورها الحقيقي بما يُسهم في تنشيط القطاع الحقيقي والاقتصاد بشكل عام.

شكل (6) نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي قروض وسلف المصارف التجارية

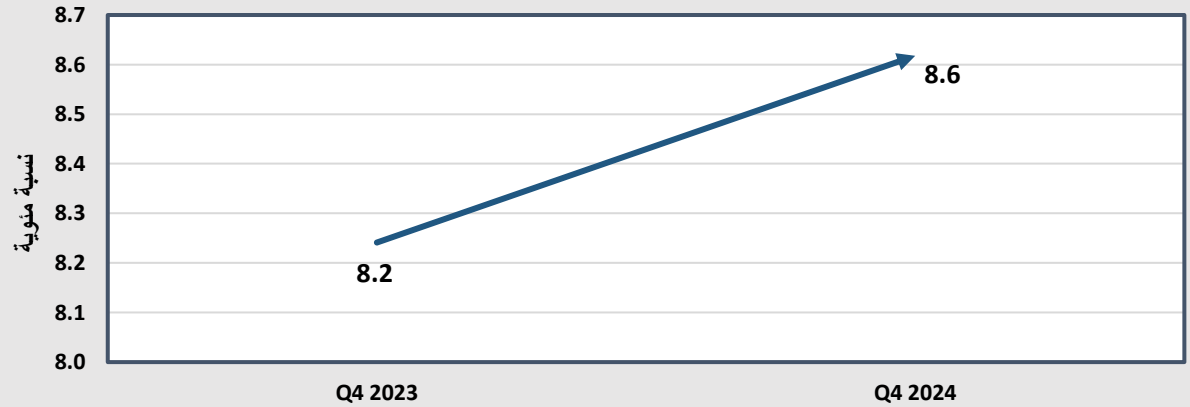

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

5) نسبة إجمالي القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

تشير هذه النسبة إلى العمق المالي للمؤسسات المالية غير المصرفية الذي يمثل مساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي عبر السيولة التي توفرها للوحدات الاقتصادية.

شكلت نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً لتبلغ (1.53%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت تبلغ (1.42%) في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في شكل (7). ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة قروض هذه المؤسسات لتبلغ (5,553,198) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، بعد ان كانت تبلغ (5,011,645) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023 وبالرغم من الارتفاع إلا انه تشير هذه النسبة إلى ضعف مساهمة المؤسسات المالية غير المصرفية في توفير السيولة إلى الوحدات الاقتصادية.

شكل (7) نسبة اجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

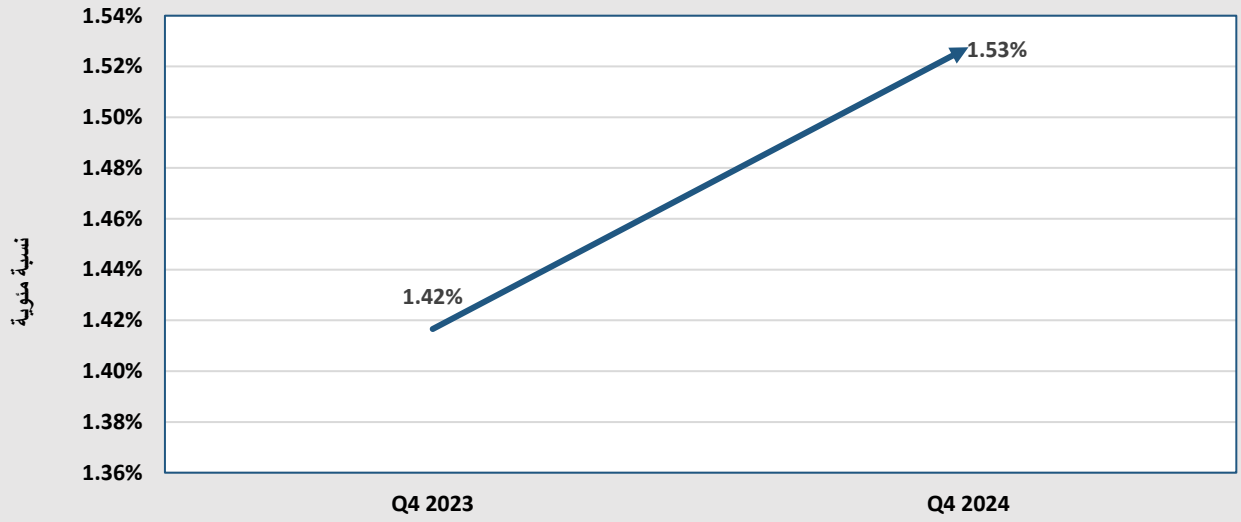

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

جدول (1) المؤشرات الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية			
اسم المؤشر	Q4 2023	Q4 2024	معدل التغير %
إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية (مليون دينار).	10,420,164	10,887,828	%4.5
إجمالي رأس المال والاحتياطيات (مليون دينار)	9,285,120	9,690,985	%4.4
نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي (%).	5.08	5.35	%0.05
نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العملة المُصدرة (%).	3.50	3.30	%-6
نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (%).	2.19	2.15	%-2
نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (%).	1.94	1.89	%-2.5
نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي قروض وسلف المصارف التجارية (%).	8.2	8.6	%5
نسبة إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%).	1.53	1.42	%-7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

الفصل الثاني

تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي

يتناول هذا الفصل طبيعة النشاط الذي تُمارسه المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي في العراق، فضلاً عن استعراض تأثيرها على مدى استقراريه النظام المالي عبر عدة مؤشرات وكالآتي:

اولاً: التصنيف والخدمات المُقدمة:

تُصنف المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً لنوعية الخدمات المقدمة من قبلها وكالآتي:

1) شركات الصرافة:

يعد قطاع الصرافة قطاعاً حيوياً في مختلف دول العالم خصوصاً في الدول النامية، إذ تؤدي دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال تلبية احتياجات العملات الاجنبية اضافة الى تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج الى عائلاتهم واقاربهم في بلدانهم مما يعزز من تدفق العملات الاجنبية، حيث انه في العراق بلغ عدد شركات الصرافة للفئات (A، B،C) خلال سنة 2024 (493) شركة.

سَجل إجمالي موجودات شركات الصرافة نمواً بنسبة (11.95%) إذ ارتفع ليبلغ (1,054,967) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (942,314) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، إذ شكلت النقود النسبة العظمى من إجمالي موجودات شركات الصرافة ، والتي بلغت قيمتها (935,173) مليون دينار وتشكل (88.64%) من اجمالي موجودات شركات الصرافة في الفصل الرابع من عام 2024 يليها حساب المدينون البالغ (95,103) مليون دينار بنسبة (9.01%) ثم الموجودات الثابتة البالغة (24,691) مليون دينار بنسبة (2.34%) وكما مُبين في شكل (8). إذ يشير استحواذ النقود على النسبة العظمى من إجمالي موجودات هذه الشركات بواقع (88.64%) الى قدرتها في التأثير على استقراريه النظام المالي وبما يتناسب مع نوعية الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات والمتمثلة بتوفير العملة الاجنبية في الاسواق المحلية، فضلاً عن التحويلات المالية لا سيما ان البنك المركزي العراقي قد أعلن في 2024/7/4 السماح لشركات الصرافة باستلام أكثر من حصة خلال الأسبوع وذلك وفقاً لحجم مبيعاتها من الدولار بما يحقق الاستجابة الكاملة لطلبات المسافرين على ان يدخل حيز التنفيذ في 2024/7/14.

شكل (8)هيكل موجودات شركات الصرافة

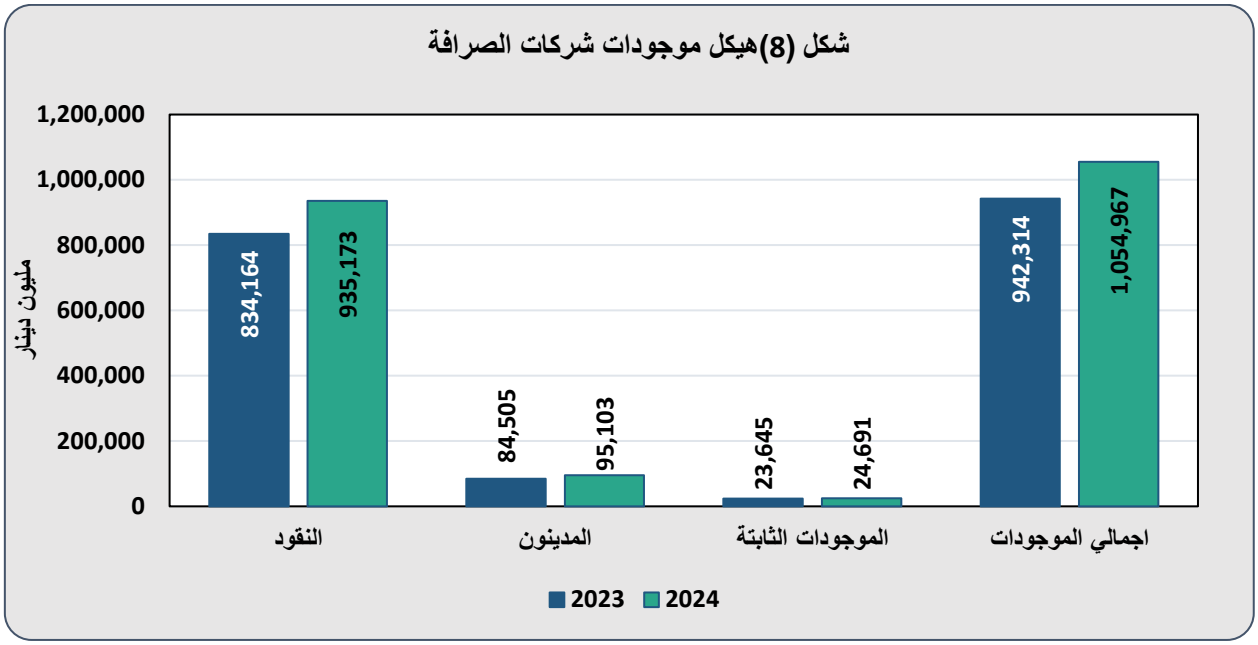

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) مزودي التقنيات المالية الحديثة (شركات الدفع الالكتروني):

يبلغ عدد شركات الدفع الالكتروني في نهاية سنة 2024 (17) شركة وتتمثل بالمنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنية الحديثة، وتستخدم لتحسين نوعية الخدمات والعمليات المالية التقليدية التي لها تأثير على المؤسسات في القطاع المالي ومنها شركات الدفع الإلكتروني وشركات الهاتف النقال، إذ تزايد الاهتمام باستخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات الماضية خصوصاً مع النمو الكبير الذي تشهده الاتصالات والتقنيات والخدمات المرتبطة بها، وتعد هذه الشركات ذات دور بارز في زيادة مستوى الشمول المالي عبر ايصال الخدمات المالية لأكبر فئة ممكنة من المجتمع.

حققت شركات الدفع الالكتروني نمواً كبيراً في إجمالي موجوداتها بنسبة (5.08%) ليبلغ (2,287,817) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (2,177,197) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، إذ شكلت النقود البالغة (1,011,994) مليون دينار النسبة الاكبر من إجمالي موجودات شركات الدفع الالكتروني والبالغة (44.23%) في الفصل الرابع من عام 2023 يليها المدينون البالغ (446,632) مليون دينار وبنسبة (19.52%) وثم حسابات جارية لدى المصارف التي تبلغ قيمتها (437,062) مليون دينار وبنسبة (19.10%) والمخزون البالغ (81,923) مليون دينار بنسبة (3.58%) فيما بلغت الموجودات الثابتة (310,206) مليون دينار وشكلت (13.56%) من إجمالي الموجودات للفصل الرابع من عام 2024 وكما مُبين في الشكل (9). ان تشكيل النقد للنسبة الاكبر من موجودات هذه الشركات يتناسب مع طبيعة ونوعية الخدمات التي تؤديها والمتمثلة بإصدار بطاقات الدفع الالكتروني واجراء التحويلات

المالية بما يسهم في توسيع الرقعة الجغرافية لانتشار الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي وبالتالي تأثيرها على استقراريه النظام المالي.

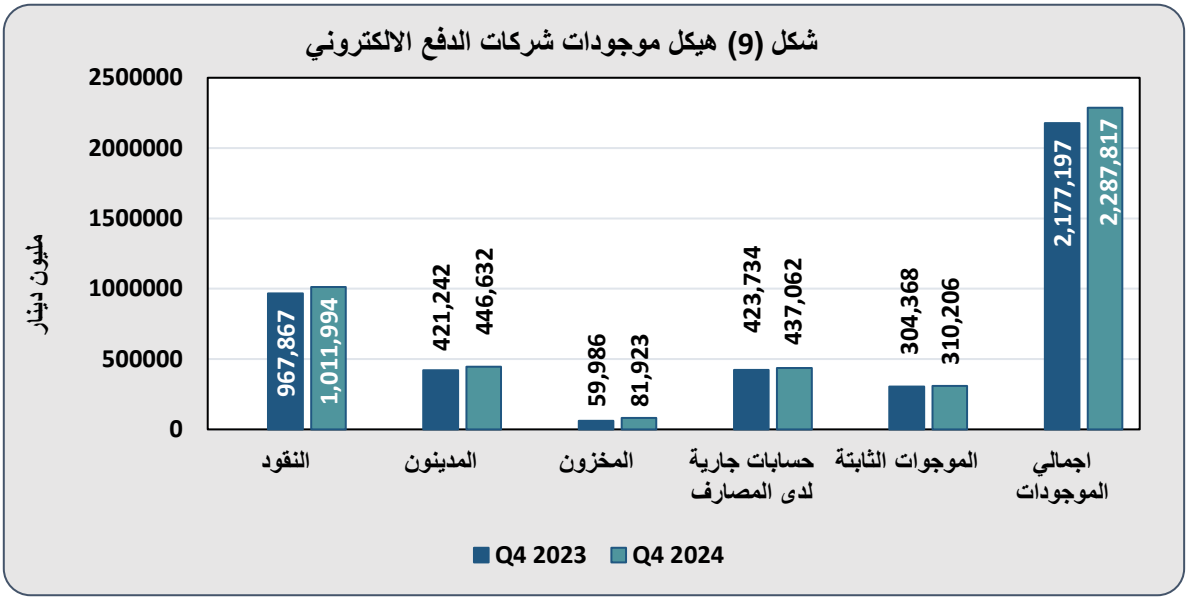

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

3) شركات الاستثمار المالي:

تقدم شركات الاستثمار المالي خدماتها للمتعاملين والمستثمرين في اسواق المال وخدمات البيع والشراء للأوراق المالية وتقديم المشورة وخدمات ادارة الاستثمار، إذ تتخصص في مجال الاستثمار في الأوراق المالية. وتضم (3) شركات.

سجل إجمالي موجودات شركات الاستثمار المالي انخفاضاً ليبلغ (4,424) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (7,453) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023 ويعود ذلك إلى انخفاض حجم استثماراتها والنقود في خزائنها، إذ شكلت الاستثمارات البالغة (2,282) مليون دينار النسبة الأعلى من إجمالي موجودات شركات الاستثمار المالي البالغة (51.58%) اثناء الفصل الرابع من عام 2024 تليها النقود التي بلغت (1,196) مليون دينار بنسبة (27.03%)، بينما بلغ حجم الموجودات الثابتة (578) مليون دينار بنسبة (13.07%) من إجمالي موجودات شركات الاستثمار المالي ومن ثم حساب المدينون البالغ (368) مليون دينار بنسبة (8.32%) في الفصل الرابع من عام 2024 وكما مُبين في الشكل (10)، مما تقدم نلاحظ ان النسبة الكبرى مستثمرة في سوق العراق للأوراق المالية بينما تحتفظ هذه الشركات بالنقد كثاني اعلى نسبة تجنباً لمخاطر السوق الا انها بحاجة لزيادة حجم استثماراتها بهدف تمكينها من ممارسة دورها في النظام المالي.

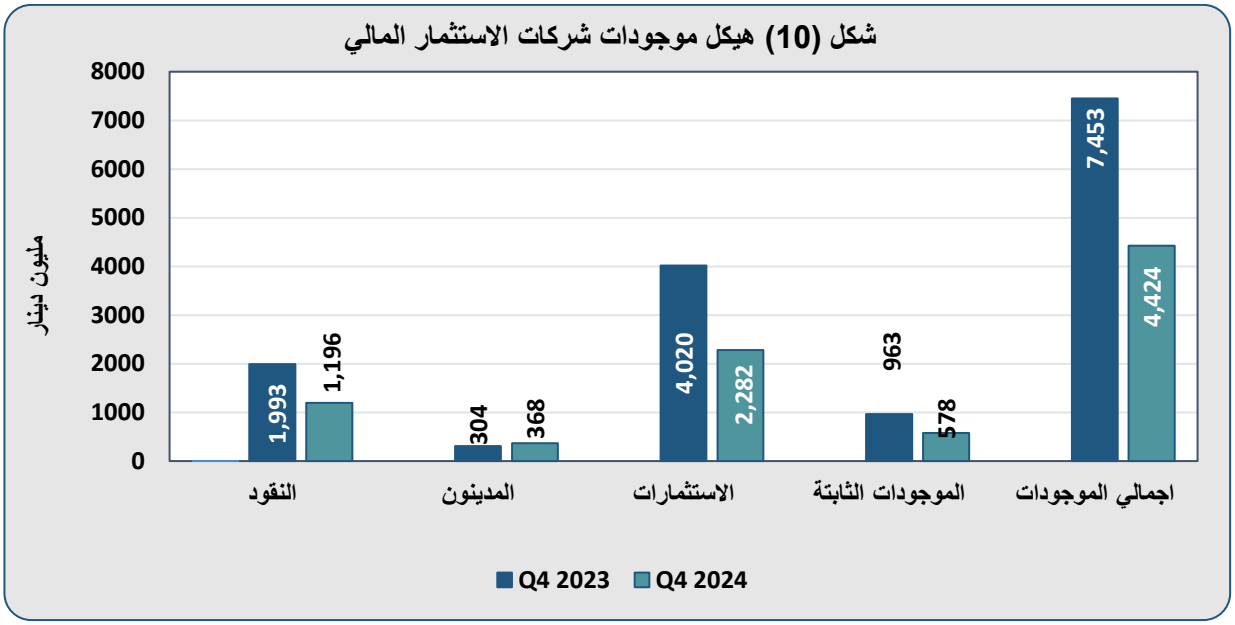

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

4) شركات التمويل غير المصرفية:

تهدف هذه الشركات الى تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الوصول الى التمويل اللازم بحيث تكون المنتجات المالية مصممة لاحتياجات هذه المشروعات وعددها شركتين (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة، الشركة الاولى لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، والتي تهدف الى توفير التمويل اللازم لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال زيادة القروض المقدمة لتلك المشاريع.

سجل إجمالي موجودات شركات التمويل غير المصرفية ارتفاعاً، إذ بلغ (45,540) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (44,782) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023، إذ شكلت الاستثمارات النسب الأعلى من إجمالي موجودات شركات التمويل غير المصرفية والتي بلغت (38.95%) في نهاية عام 2024 يليها حساب القروض الممنوحة بنسبة (27.47%) وثم حساب المدينون بنسبة (23.72%) ومن ثم النقود بنسبة (8.22%)، فيما شكلت الموجودات الثابتة (1.63 %) من اجمالي موجودات شركات التمويل غير المصرفية وكما مُبين في الشكل (11). وهذا يدل على الدور التنموي لهذه الشركات في تقديم الدعم المالي بما يسهم في تطوير القطاع الحقيقي عبر تمويل انشاء المشاريع الجديدة من جهة وتطوير المشاريع القائمة من جهة اخرى، فضلاً عن قيامها بتنمية رأس مالها من خلال استثماراتها المتعددة.

شكل (11) هيكل موجودات شركات التمويل غير المصرفية

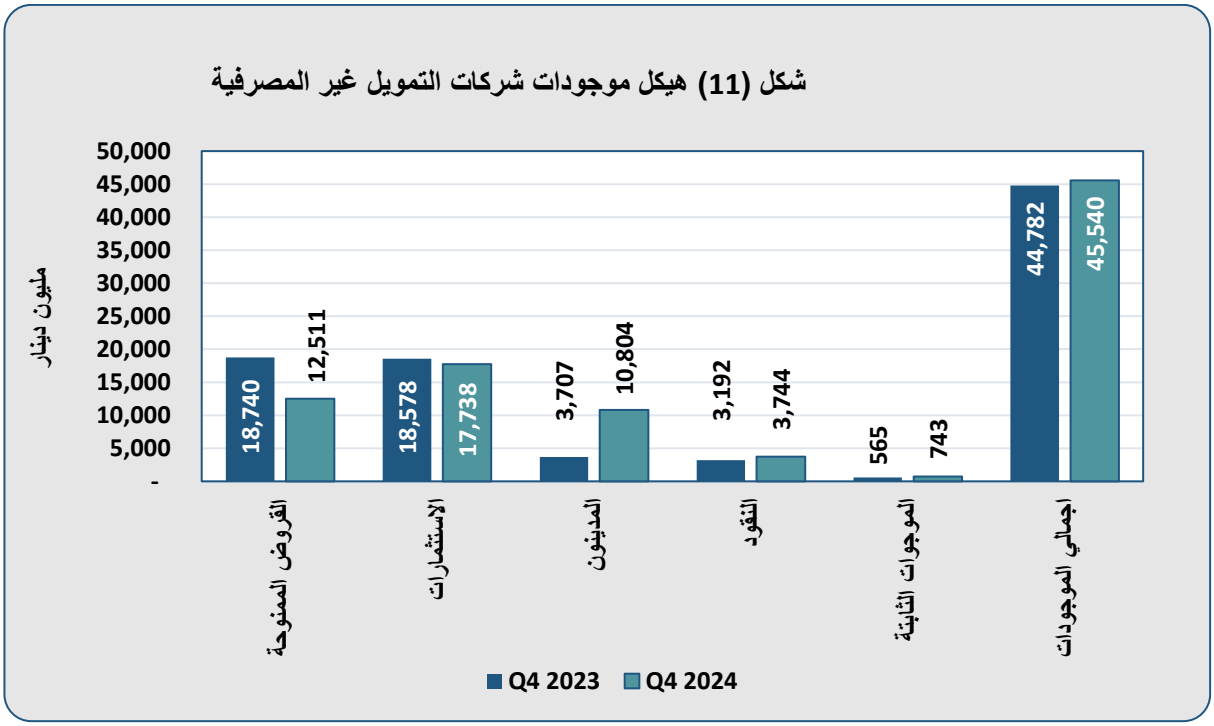

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

5) شركات الكفالات المصرفية:

تهدف الى توفير قدرة متنامية لدعم وتطوير القطاع الخاص من خلال تأمين فرص حصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم لمشاريعهم القائمة والحديثة الانشاء وزيادة القروض المضمونة المقدمة لتلك المشاريع وتوجد شركة واحدة تعمل في هذا النشاط هي الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

حقق اجمالي موجودات الشركة العراقية للكفالات المصرفية انخفاضاً بنسبة (3.90%) في حجم موجوداتها ليبلغ (20,335) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (21,161) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2023، إذ شكلت الحسابات الجارية لدى المصارف النسبة الأعلى من إجمالي الموجودات والتي بلغت نسبتها (81.25%) في نهاية عام 2024 تليها المدينون بنسبة (11.57%) ومن بعدها الاستثمارات بنسبة (3.69%) ثم تليها الموجودات الثابتة بنسبة (3.17%) وكما مُبين في الشكل (12)، مما يدل على تمتعها بسيولة عالية وهذا يعني تمتعها بملاءة مالية عالية وفي المقابل فأن استثماراتها تُعد محدودة جداً.

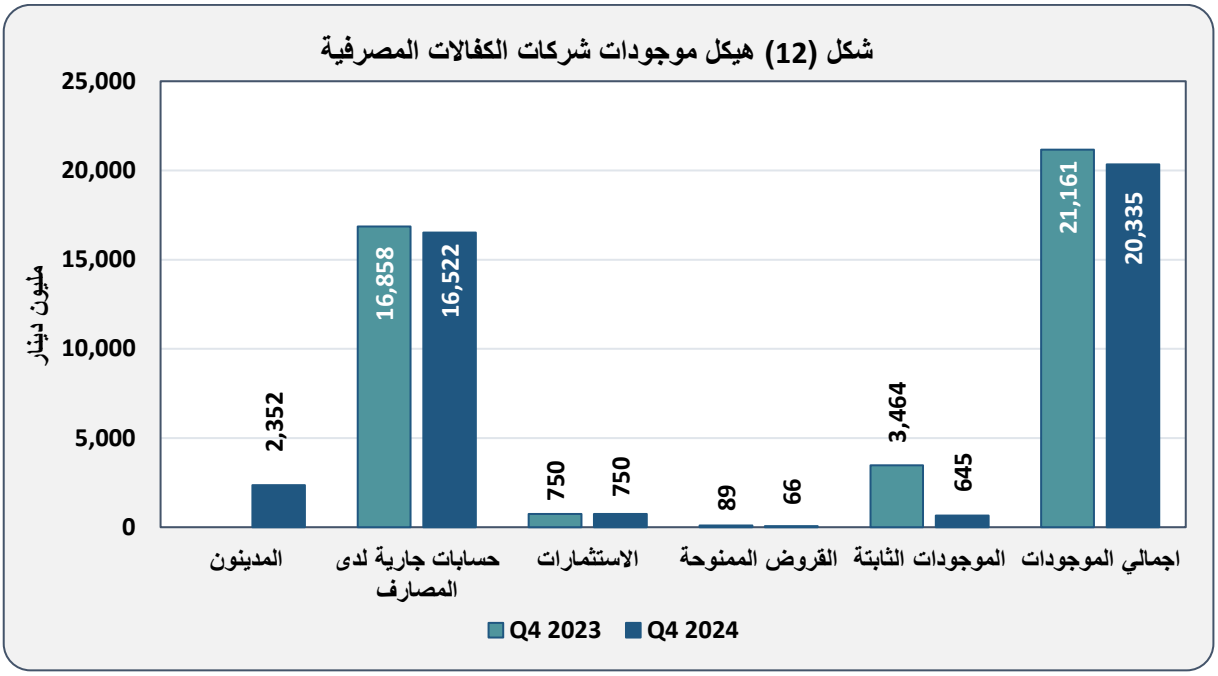

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

6) الشركة العراقية لضمان الودائع المساهمة المُختلطة:

وهي من الشركات الساندة للقطاع المصرفي، إذ تم تأسيسها بموجب احكام نظام الودائع المصرفية رقم (3) لعام 2016، برأسمال ابتدائي (100) مليار دينار عراقي وبدأت بممارسة عملها في 2020/10/17 وتهدف الشركة الى تعزيز الثقة في القطاع المصرفي وحماية ودائع وحقوق المودعين وتوعية الجمهور بنظام ضمان الودائع وتعويض المودعين بسرعة ودقة وضمن الفترة المقررة في حال واجه المصرف خطر الافلاس او التصفية.

ثانياً: المؤشرات الاساسية:

يُمكن ان نبين أبرز مؤشرات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي ومن ثم تحليل كل منها على حدى وكالآتي:

1) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي:

سجل إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي نمواً بنسبة (6.90%) إذ بلغ إجمالي الموجودات (3,413,083) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (3,192,907) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، إذ شكلت النسب الكبرى من إجمالي الموجودات كل من النقود بنسبة (57.19%)، يليها حساب المدينون بنسبة (16.27%) ومن ثم حسابات جارية في المصارف (13.29%) فيما شكلت الموجودات الثابتة (9.87%) من اجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي في الفصل الرابع من عام 2024، وكما

مُبين في الشكل (13). ويعكس هذا الارتفاع في حجم الموجودات تنامي دور هذه المؤسسات في التأثير على النظام المالي بما يتناسب مع حجم ونوعية الخدمات المتنوعة المقدمة من قبلها.

شكل (13)هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لاشراف البنك المركزي العراقي

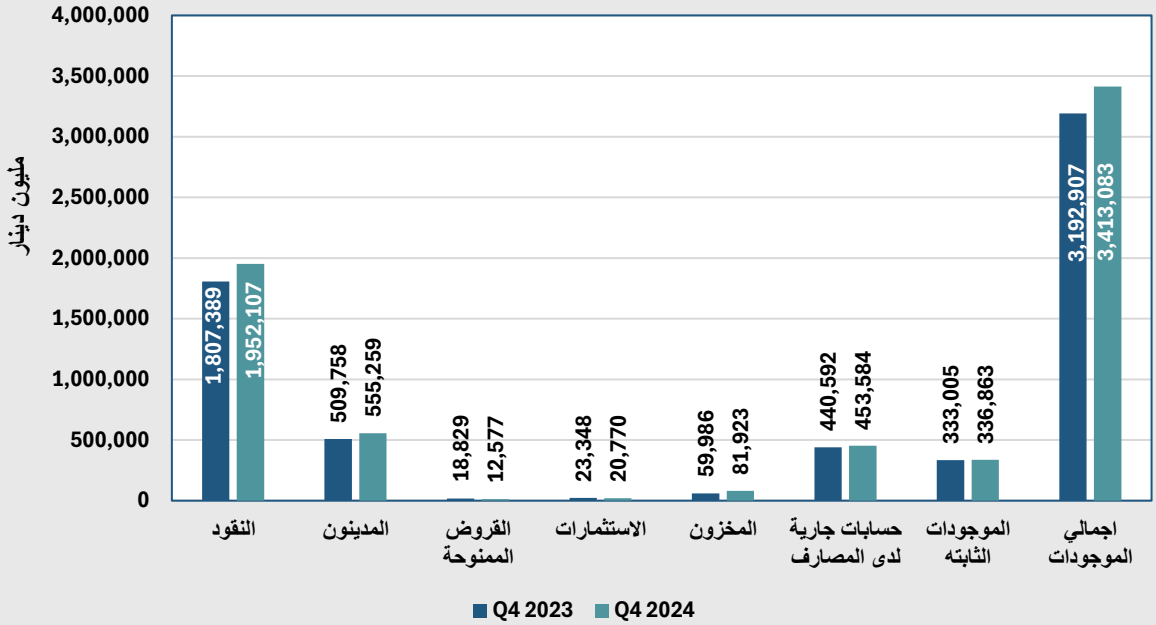

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي:

حقق إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي نمواً بنسبة (7.35%)، إذ بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات (2,245,943) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (2,092,165) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وهذه الزيادة الحاصلة تعبر عن زيادة الملاءة المالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات بما ينعكس على توسع حجم نشاطاتها تبعاً لطبيعتها المختلفة، وكما مُبين في الشكل (14).

شكل (14) اجمالي رأس المال والاحتياطات للمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي

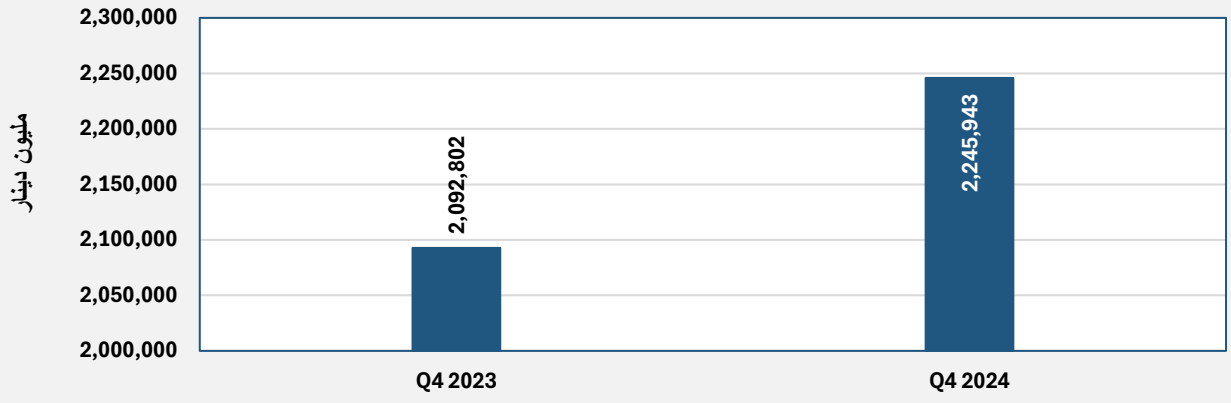

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

3) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية:

سجلت نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل ارتفاعاً لتبلغ (31.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت تبلغ (30.6%) في ذات الفصل من عام 2023، إذ بلغ اجمالي موجودات هذه المؤسسات (3,413,083) مليون دينار مقارنةً بإجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل البالغة (10,887,828) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة حجم موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي بعد ان كان يبلغ (3,192,907) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وتعد هذه النسبة مؤثرة لاسيما مع الخدمات المتنوعة التي تقدمها هذه المؤسسات، وكما مُبين في شكل (15).

شكل (15) نسبة مجموع موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لاشراف البنك إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية

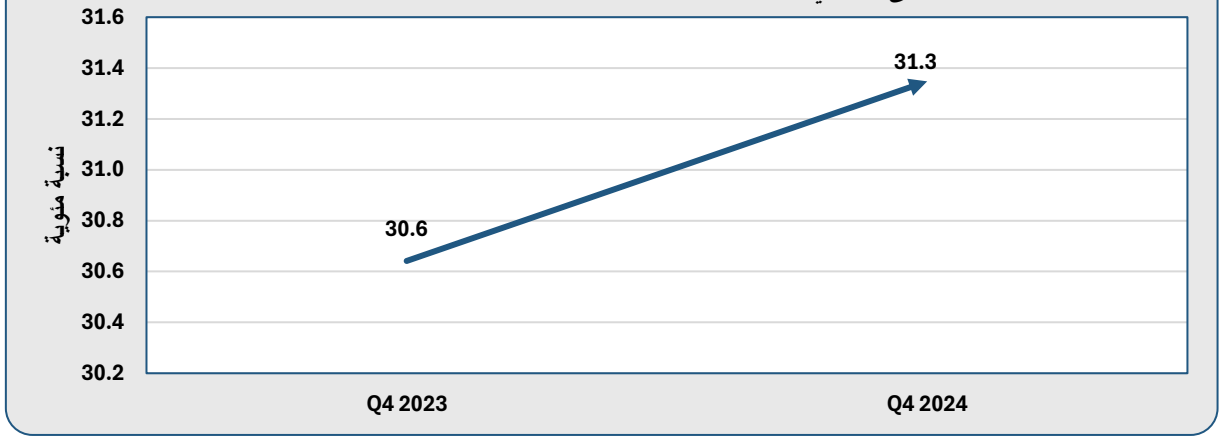

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

4) نسبة قروض المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية:

شهدت نسبة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية انخفاضاً لتبلغ (0.23%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعد ان بلغت هذه النسبة (0.38%) في ذات الفصل من عام 2023، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحديداً (شركات التمويل غير المصرفية) ليبلغ (12,511) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (18,740) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023،وكما مبين في شكل (16). حيث ان هذه المؤسسات لاتزال بحاجة إلى توسيع حجم نشاطها وممارسة دورها الحقيقي بما يُسهم في تنشيط القطاع الحقيقي والاقتصاد بشكل عام.

شكل (16) تطور نسبة قروض المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية

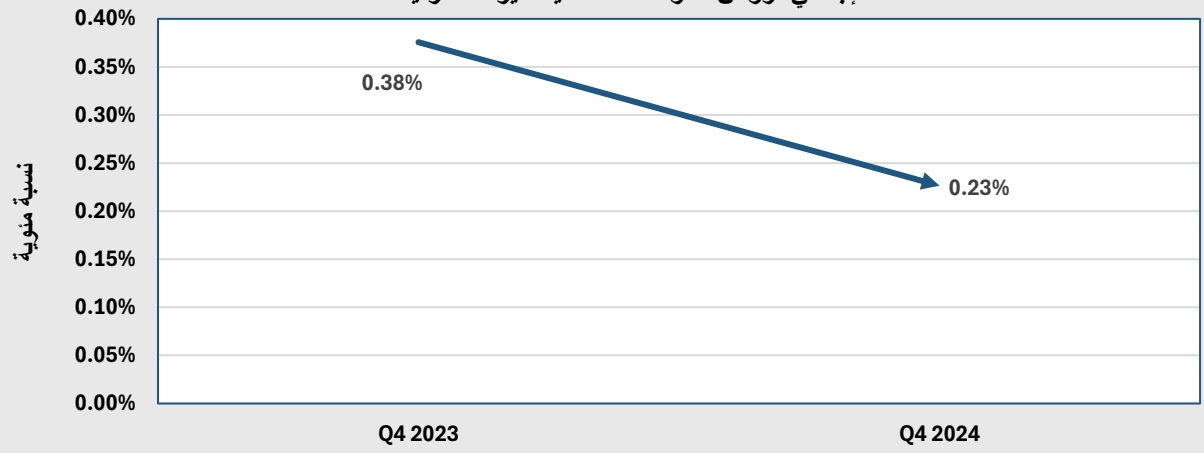

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

الفصل الثالث

تحليل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي

يتطرق هذا الفصل الى طبيعة النشاط الذي تُمارسه المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي في العراق، فضلاً عن استعراض تأثيرها على مدى استقراريه النظام المالي عبر عدة مؤشرات اساسية وكالآتي:

اولاً: التصنيف والخدمات المُقدمة:

تُصنف المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً لنوعية الخدمات المقدمة من قبلها وكالآتي:

1) ديوان التأمين:

يعد قطاع التأمين عنصراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي من خلال حماية الافراد والممتلكات من المخاطر المحتملة الحدوث، اضافة الى تجميع وحشد المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز ثقة المستثمرين ودعم الانشطة الاقتصادية. وبلغ عدد شركات ألتامين في العراق (43) شركة في عام 2024، تم منحها إجازة ممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين.

سجل إجمالي موجودات شركات التأمين نمواً بنسبة (8%) في الفصل الرابع من عام 2024، إذ بلغ (1,229,365) مليون دينار، بعد ن كان يبلغ (1,138,301) مليون دينار من ذات الفصل في عام 2023، وشكلت الاستثمارات (47%) من إجمالي موجودات شركات التأمين تليها النقود بنسبة (32%) في الفصل الرابع من عام 2024، وكما مبين في شكل (17).

شكل (17)هيكل موجودات قطاع التأمين

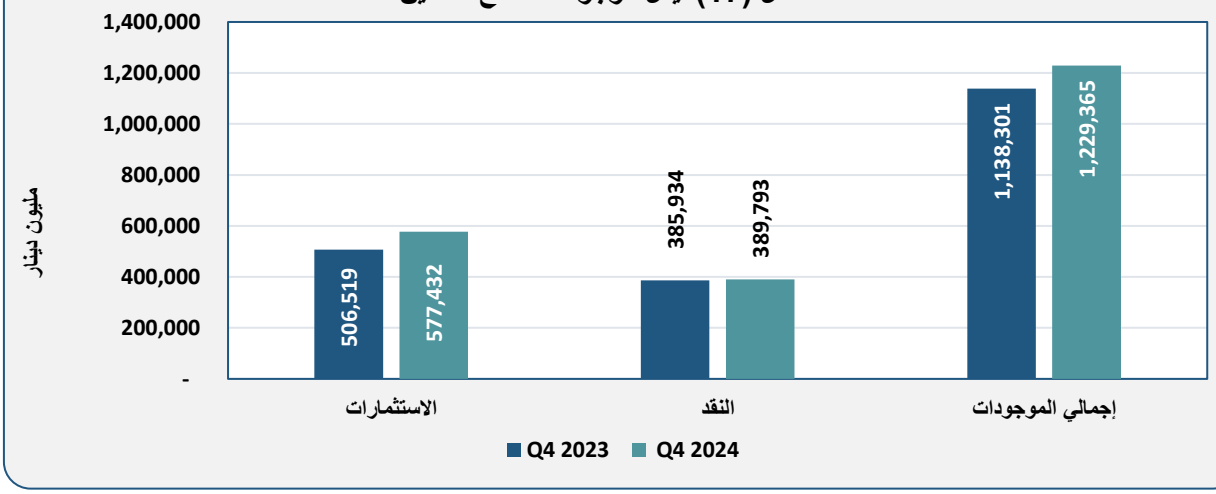

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) صندوق الاسكان:

تعد صناديق الاسكان من المؤسسات المتخصصة في تمويل البناء والاعمار، ويتم تمويلها بموجب قرارات خاصة لهذا الغرض، إذ شرَّع البنك المركزي العراقي في السنوات الاخيرة بتمويلها عبر مبادراته لغرض دعم هذا القطاع الحيوي والمهم.

وتجدر الإشارة إلى ان (89.6%) من القروض الممنوحة من الصندوق تم تمويلها عبر مبادرات البنك المركزي العراقي وبواقع (4,966,725) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، مما أسهم في توفير السيولة اللازمة لغرض شراء الوحدات السكنية.

حقق إجمالي موجودات صندوق الإسكان العراقي نمواً بنسبة (2.73%) في الفصل الرابع من عام 2024، إذ بلغ (6,507,520) مليون دينار، بعد ان كان يبلغ (6,334,805) مليون دينار من ذات الفصل في عام 2023، إذ شكلت القروض طويلة الآجل (85.14%) من إجمالي الموجودات، تليها النقود بنسبة (14.52%)، فيما بلغت نسبة الموجودات الثابتة* عدا القروض طويلة الاجل (0.33%) من إجمالي الموجودات، ومن ثم حساب مدينون بنسبة (0.01%) من إجمالي موجودات صندوق الإسكان في الفصل الرابع من عام 2024، وكما مبين في شكل (18).

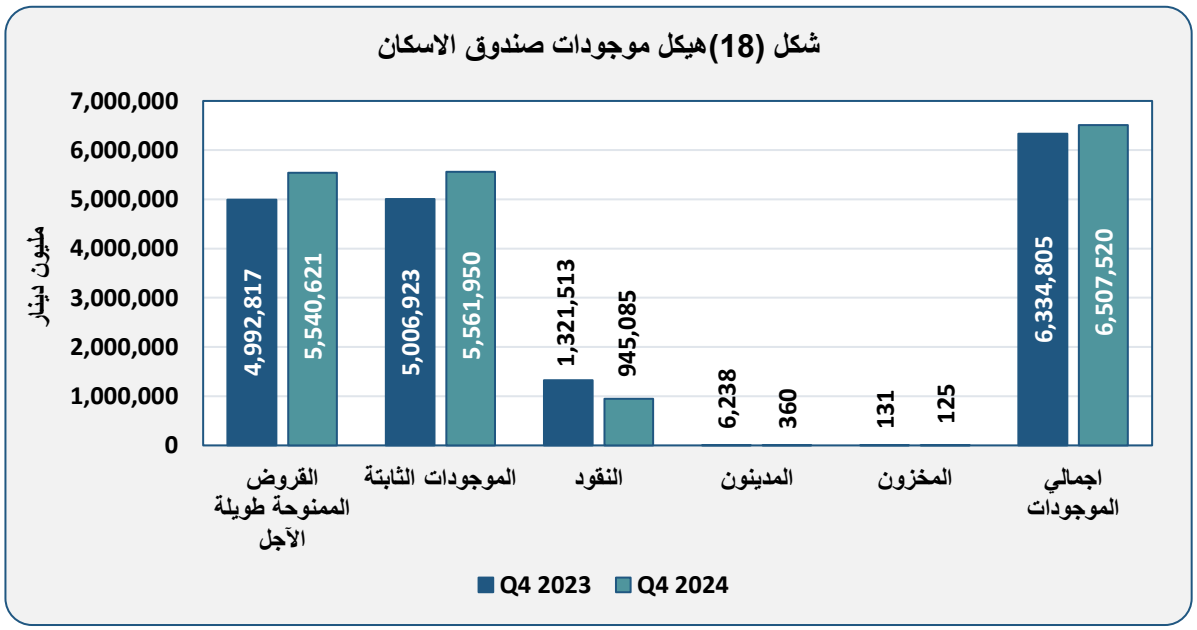

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

* حساب الموجودات الثابتة في ميزانية صندوق الإسكان تضمن حساب القروض الممنوحة طويلة الاجل وحسب ما وردتنا الميزانية من المصدر.

ثانياً: المؤشرات الاساسية:

هناك عدة مؤشرات يمكن ان تساعدنا في تحديد حجم المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي وأثرها على استقراريه النظام المالي وهي كالآتي:

1) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي:

حقق إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي نمواً بنسبة (3.42%)، إذ بلغ إجمالي الموجودات (7,474,745) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (7,227,257) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، إذ شكلت كل من القروض الممنوحة طويلة الاجل النسبة الكبرى من إجمالي الموجودات بنسبة (74.12%)، تليها النقود بنسبة (17.86%) ومن ثم الاستثمارات (7.73%) فيما شكلت الموجودات الأخرى (0.29%) ومن ثم حساب المدينون (0.005%) من اجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي في الفصل الرابع من عام 2024، وكما مُبين في الشكل (19). ويعكس هذا الارتفاع في حجم الموجودات تنامي دور هذه المؤسسات في التأثير على النظام المالي بما يتناسب مع حجم ونوعية الخدمات المتنوعة المقدمة من قبلها.

شكل (19) هيكل موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي

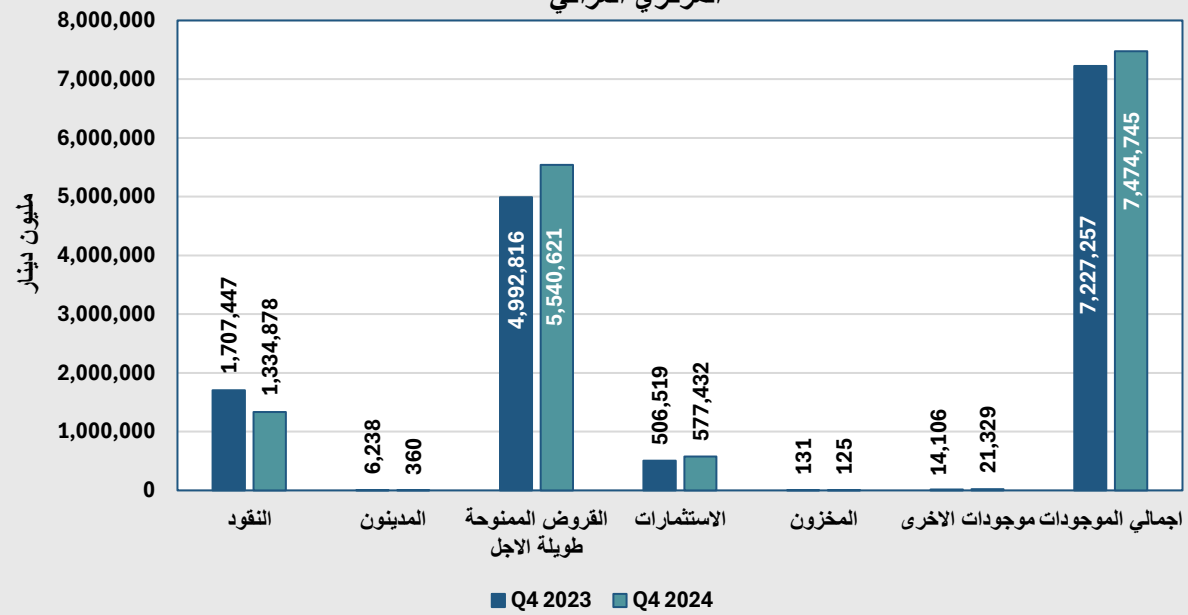

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

2) إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي:

سجل إجمالي رأس المال والاحتياطيات لدى المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي نمواً بنسبة (3.50%)، إذ بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطيات (7,445,042) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (7,192,955) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في الشكل (20)، وهذه الزيادة الحاصلة تعبر عن زيادة الملاءة المالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات بما ينعكس على توسع حجم نشاطاتها تبعاً لطبيعتها المختلفة.

شكل (20) اجمالي رأس المال والاحتياطيات للمؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لاشراف البنك المركزي العراقي

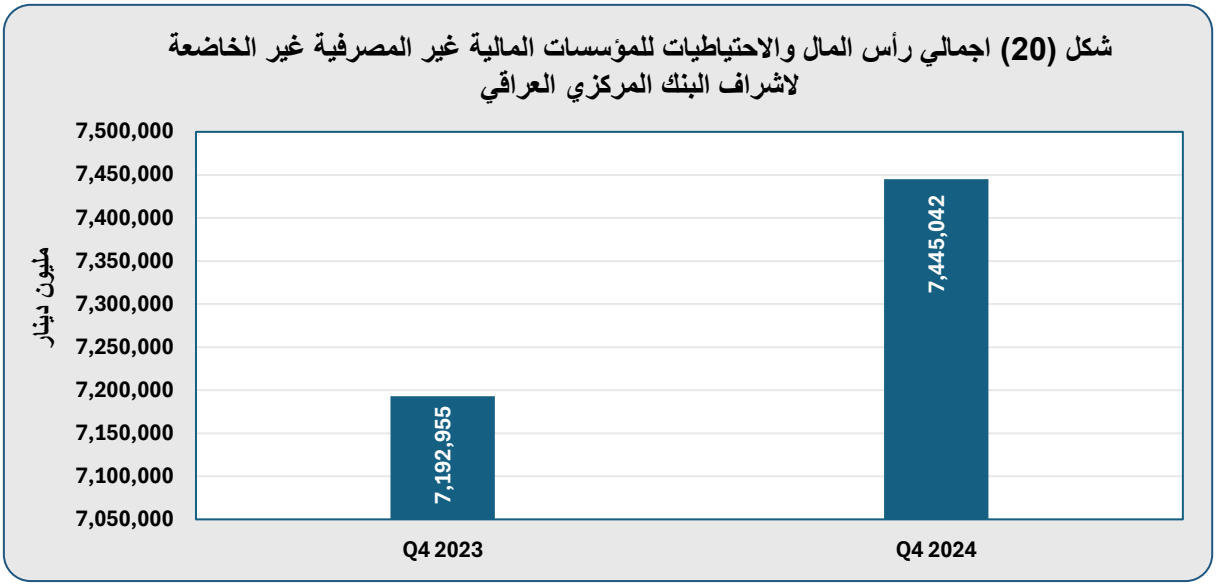

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

3) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية:

حققت نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل انخفاضاً ملحوظاً لتبلغ (68.65%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كانت تبلغ (69.36%) في ذات الفصل من عام 2023، إذ بلغ اجمالي موجودات هذه المؤسسات (7,474,745) مليون دينار مقارنةً بإجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل البالغة (10,887,828) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، وجاء هذا الانخفاض نتيجة زيادة حجم موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل بعد ان كان يبلغ (10,420,164) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وكما مُبين في شكل (21)، وتعد هذه النسبة مؤثرة لاسيما مع تنوع الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.

شكل (21) نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي المؤسسات المالية غير المصرفية

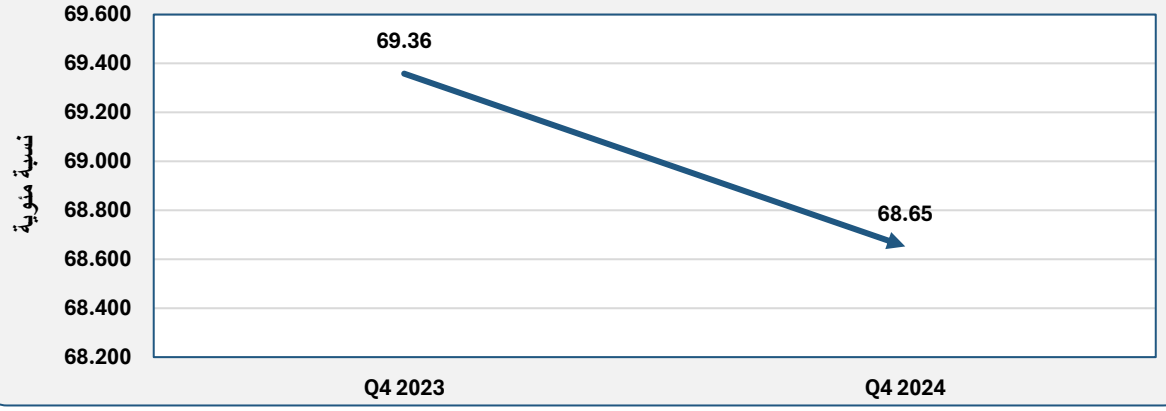

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

4) نسبة إجمالي القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية:

شهدت نسبة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعا طفيفاً لتبلغ (99.8%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعد ان بلغت هذه النسبة (99.6%) في ذات الفصل من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لأشراف البنك ليبلغ (5,540,621) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024 بعد ان كان يبلغ (4,992,816) مليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وكما مبين في شكل (22)، إذ تسهم القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات وتحديداً (صندوق الاسكان) التي يتم تمويل النسبة العظمى منها عبر مبادرات البنك المركزي العراقي بتوفير التمويل للمشاريع الا ان هذه المؤسسات لاتزال بحاجة إلى توسيع حجم نشاطها وممارسة دورها الحقيقي بما يُسهم في تنشيط القطاع الحقيقي والاقتصاد بشكل عام.

شكل (22) نسبة اجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي إلى إجمالي قروض المؤسسات المالية غير المصرفية

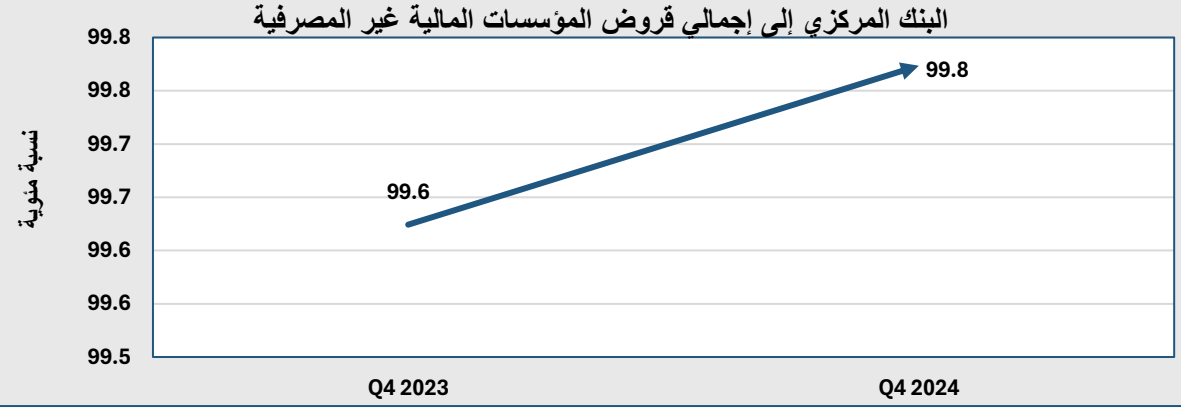

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

الخُلاصة:

- تُهيمن المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي العراقي على النسبة الكُبرى من موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية ككل والبالغة (68.7%) إذ بلغ إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي (7,474,745) مليون دينار فيما بلغ إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية (10,887,828) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024.
- يستحوذ صندوق الإسكان على النسبة الأكبر من موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تبلغ (59.8%)، إذ بلغ إجمالي موجودات صندوق الاسكان (6,507,520) مليون دينار فيما بلغ إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية (10,887,828) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، ونشير إلى ان القروض طويلة الاجل المتأتية من مبادرة البنك المركزي تشكل (76.3%) من اجمالي موجودات صندوق الاسكان البالغة (6,507,520) مليون دينار في ذات الفترة.
- تشكل القروض طويلة الاجل الممنوحة من قبل صندوق الإسكان (99.8%) من إجمالي القروض طويلة الاجل الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية في عام 2024، إذ بلغت القروض الممنوحة من قبل صندوق الاسكان (5,540,621) مليون دينار فيما بلغ إجمالي القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية ككل (5,553,198) مليون دينار لعام 2024.
- تُمثل إجمالي موجودات شركات الدفع الالكتروني (21%) من إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية، إذ بلغ إجمالي موجودات شركات الدفع الالكتروني (2,287,817) مليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، وهي ثاني فئة من المؤسسات من حيث أهميتها النسبية على مستوى المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك في ظل التحول الرقمي في عمليات التحويل المالي والتوجه نحو زيادة مستوى الشمول المالي.
- لا يزال دور هذه المؤسسات محدوداً في التأثير على المُتغيرات الاقتصادية، إذ بلغت نسبة إجمالي موجودات المؤسسات المالية غير المصرفية إلى إجمالي موجودات القطاع المالي (5.35%)، فيما بلغت نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى العملة المصدرة (3.30%)، لتبلغ نسبة إجمالي النقد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (2.15%) وعرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (1.89%)، كما ان نسبة القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية بلغت (8.6%) من اجمالي القروض والسلف للمصارف التجارية في الفصل الرابع من عام 2024.

mfs.dept@cbi.iq